



أحوال الشفافية

عن شهر أغسطس 2010م

تقرير شهري يصدر عن مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفا في ذاته ، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من وراءه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية و الإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزا إضافيا يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معني بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أو يترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام و تدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوفر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبيناً فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الإلكتروني للجمعية:

<http://www.transparency-kuwait.org>

هيئة مكافحة الفساد

لقد طال انتظار الشعب الكويتي لتأسيس هيئة وطنية متخصصة في مكافحة الفساد، وقامت جمعية الشفافية الكويتية وساندها كثير من جمعيات النفع العام، بصياغة مقترح قانون تبناه العديد من أعضاء مجلس الأمة، لإنشاء هيئة بمواصفات دولية تتناسب و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومع طبيعة النظام الدستوري الكويتي، وكان ذلك منذ عام 2007م، ومنذ ذلك الحين والمجتمع المدني يضغط بكل ما يستطيع لإقرار هذا القانون، وقد كان مجلس الأمة جاهزا لذلك في أكثر من مرة إلا أن الحكومة دائما تطلب التريث إلى حين استكمال تصور ها وإعداد مشروع قانون يعبر عن قناعتها، وقد لوحظ خلال هذا الشهر ظهور موضوع إنشاء هيئة مكافحة الفساد في تسريبات صحفية مقبنة على نفس الطريقة الفاسدة في تسريب الأخبار وجس النبض والترويج لأسماء من سيتسلم الهيئة التي لم ير قانون النور ولم يستنشق الهواء، فإن كانت هذه بداية لمرحلة مكافحة الفساد، فنعتقد بأن التصورات الحكومية لهذه الهيئة هي تكريس للفساد وإصباغه بالشرعية التي يفقدها، سوف نسعى لكشفها في الأيام القادمة بعد عيد الفطر.

وزارة الدفاع

لا يزال التكتّم يحيط بصفحة طائرات الرافال فيما جرى الحديث عن صفقة صواريخ باتريوت، وتجنبنا للتصعيد السياسي وتداول الإشاعات وصراع المصالح، فإن الأمر يقتضي الإعلان عن آلية واضحة توفر الشفافية التامة في البت في مثل هذه الصفقات، بدءاً من التعريف بالقائمين على هذا الأمر وصولاً إلى الترسية على أفضل العروض سعراً وجودة فنية وعسكرية، مروراً بإجراءات سليمة في استدراج هذه العروض وتوفير العدالة وتكافؤ الفرص، مع ضرورة بيان الدواعي السياسية للاستثناءات وهي واردة في مجال التسليح تحديداً، في بيان واضح يصدر عن الوزارة.

وفي ملف آخر تصاعد الحديث عن منحى تمييزي في القبول في الكلية العسكرية بما يتجاوز مجرد توفر شروط وإجراءات القبول المعلن عنها، ونعتقد أن تحري اللجنة البرلمانية المختصة لحقيقة هذه الادعاءات هو أمر مهم تجنباً لتفسيرات سلبية تؤثر في وحدتنا الوطنية.

في ملف ثالث تكررت ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن تفنين الصرف على العلاج في الخارج وخفض عدد المرضى المبتعثين على أن يقتصر ذلك على أصحاب الحالات الحرجة، ونضم صوتنا إلى صوت الديوان حينما دعا إلى فك التشابك الحاصل بين وزارات الدفاع والداخلية والصحة في ما يتعلق بهذا الملف، ونعتقد أن التدخل الإيجابي لمجلس الوزراء في هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة تجنباً للازدواجية والهدر الناجم عن الاستخدام السياسي له بجانب أسباب أخرى سبق لنا تناولها في تقارير رصد سابقة.

التعويضات البيئية عن الغزو

جددت الأمم المتحدة هذا الشهر إنذارها لحكومة الكويت بضرورة اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإعادة تأهيل البيئة من خلال ما تم صرفه من هيئة تقدير التعويضات الدولية جراء الأضرار البيئية الناجمة عن الغزو، ونذكر هنا بعدة نقاط مهمة أولها أن المبلغ المهدد بسحبته يقدر بنحو سبعمائة وخمسين مليون دولار يمثل ربع المبلغ الاجمالي المصروف، وثانيهما أن ديوان المحاسبة سبق أن أورد في تقرير له عدة ملاحظات تتناول تجاوزات في المصروفات المتعلقة بهذه التعويضات، وأخيراً ما ذكر من أن لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية ستبدأ التحقيق في المخالفات المذكورة، ونداء: متى ستبدأ اللجنة في مواجهة مسؤولياتها؟ وكيف ستتعامل مع إنذارات الأمم المتحدة المتكررة وما تحمله من دلالات؟ تتعلق بصراعات أصحاب النفوذ الاقتصادي التي تتعامل بمنطق "عليّ وعلى أعدائي" بمعنى إعاقة مشاريع الدولة وهدر المال العام وتدمير مصالح الناس.

وزارة النفط

كشفت إجابة سؤال برلماني موجه لوزير النفط عن وجود حالات تعارض مصالح لدى بعض أعضاء المجلس الأعلى للبترول مما تعرضنا له في تقريرنا السابق، فالإجابة المبتورة و ما تلاها من ردود فعل كشفت بدورها عن خلافات عميقة داخل المجلس الأعلى المناط به وضع استراتيجيات إدارة المورد الوحيد – تقريباً – للبلاد، وكذلك كشفت عن عدم التمهيص الواجب مسبقاً حول المرشحين لعضوية هذا المجلس، بل وإصرار على ضمهم للمجلس حتى بعد أن كشف أحدهم بنفسه عن هذا التعارض وطلب إعفائه من هذه العضوية، لذلك ينبغي أن نرى إجراءات أخرى بعد هذه

الإجابة، فهل حدث استغلال للمنصب أم لا يحدث؟ وإن حدث فهل سيتم تصحيح الوضع أم لا؟ وهل سيحاسب الموظف الذي استجاب للضغوط وسمح بالتجاوز أم لا؟
وفي هذا السياق نذكر بأن وزير النفط قد أعلن في منتدى الكويت للشفافية الذي نظّمته جمعية الشفافية في ابريل الماضي تحت رعاية حضرة صاحب السمو، أن الكويت ستضم لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITE ومقرها النرويج، ولم يتحقق هذا الوعد حتى الآن.
وقد برهنت هذه الواقعة على ضرورة إصدار قانون منع تعارض المصالح ضمن المنظومة المتكاملة لمكافحة الفساد، ونذكر بأن جمعية الشفافية سبق أن تقدمت بمشروع قانون مستقل بشأن تعارض المصالح ضمن حزمة قوانين أخرى ثم أعادت صياغته بناء على طلب اللجنة التشريعية البرلمانية ضمن قانون متكامل لمكافحة الفساد يتضمن إنشاء "الهيئة العامة للنزاهة" تختص بمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية وتعارض المصالح وحماية المبلغين، ونأمل أن يقر هذا القانون في دور الانعقاد التشريعي القادم.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

لا زالت ذات الملفات المزمّنة تثار بنفس مشكلاتها سواء ما يخص تجارة الاقامات أو تجاوزات مجالس إدارات الجمعيات التعاونية أو انحرافات دور الرعاية وأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا يبدو حتى الآن حدوث أي تقدم ملموس في أي منها، مما يستدعي قيام الوزير بإعادة النظر في الآليات المتبعة في معالجة هذه الملفات والأشخاص القائمين عليها.
ثلاثة مواقف أثّرت خلال هذا الشهر ضد الوزارة وتدل على حجم تعارض المصالح لدى أعضاء مجلس الأمة وتدخلاتهم الفجة في أعمال الحكومة، واستجابة الحكومة لمثل تلك التدخلات، الأول هو التعيينات في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة سواء في المجلس الأعلى أو في مجلس الإدارة أو في الوظائف القيادية في الهيئة، ولعل ما كتب عن هذا الموضوع قد يكون برز إعلامياً لأسباب سياسية وصراع بين أعضاء مجلس الأمة، ولكنه يكشف حجم تدخلات كثير من النواب في جميع الجهات الحكومية لتعيين الأقارب على حساب أصحاب الخبرة؛ والثاني: حصول شركة تخص نائب على عقد في وزارة سيادية وبأوامر عليا لاستقدام ما يتجاوز ألف سائق فيما لم يجد هذا الخبر نفيًا من أحد، والثالث: تقدم أحد مسؤولي الوزارة بطلب إلغاء بعض صلاحياته التي تجعله في مواجهة مباشرة مع ضغوط النواب من معقبي المعاملات.

إن هذا الوضع الذي لا تكاد تسلم منه جهة حكومية يجب أن يوضع له حد مؤسسي، بتجريم تعارض المصالح لدى أعضاء مجلس الأمة وإقرار قانون تعارض المصالح الذي صاغته جمعية الشفافية وهو مدرج على جدول أعمال مجلس الأمة حتى يكف الجميع عن الوساطة التي أفسدت الجهاز الإداري للدولة.

البلدية

خمس وستون طناً من اللحوم الفاسدة تسربت للأسواق قبل إتمام الفحوص المخبرية التي أثبتت فسادها في يناير الماضي و أحيل الملف للتحقيق و لم يغادر البلدية حتى الآن. نفس السيناريو و لنفس الشركة تكرر مؤخرا حيث سربت للأسواق سبعة عشر ألف دجاجة مجمدة ثبت لاحقاً فسادها.

كيف تسرب خبر فساد الأغذية إلى صاحب الشركة كي يسرع في التخلص منها في كلا الواقعتين؟ و ما سبب استمرار التحقيق داخل البلدية طوال ثمانية أشهر و حتى الآن؟و لماذا لم يعلن عن اسم الشركة و العلامة التجارية للمواد المتسربة للسوق كي يقاطعها الناس؟ و لماذا لم تراجع البلدية إجراءات فحص الأغذية لمنع تكرار هذه الواقعة؟.. هذه الأسئلة التي نأمل في أن نجد إجابة عليها و متابعة من المسؤولين في البلدية و في مجلس الأمة بعد أن امتدت حرائق الفساد إلى صحة الناس و حياتهم اليومية.

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

طالب مجلس الوزراء الجهاز بإصلاح المواقع الالكترونية الحكومية وتفعيلها بعد إن لوحظ بطء الخدمات التي تقدمها، و نعتقد أن الموضوع بحاجة إلى الالتفات إلى ما هو أبعد من مجرد توفير الخدمات، حيث يتوجب تعميم مفهوم النشر الوجوبي الذي يأتي في سياق حق الاطلاع و حرية تداول المعلومات، و مفاده إلزام الجهات الحكومية بنشر حد أدنى من المعلومات الواجب اطلاع الجمهور عليها، و من ذلك إطارها التنظيمي و اختصاصاتها و عناوين الاتصال بمسؤوليها و ميزانياتها و حساباتها الختامية و خطتها الإنمائية، فضلا عن الجانب التفاعلي في بث أخبارها أولا بأول و إتاحة مناقشة الجمهور لقراراتها و تقديم مقترحاتهم و شكواهم.

إن تأمين الشفافية في عمل الأجهزة الحكومية عبر مواقعها الالكترونية سوف يساهم إلى حد كبير في دحض الأحاديث المرسلة عن وقائع الفساد و إزالة التوترات الناجمة عن سوء الفهم و عدم وضوح الحقائق، و هذا يدعونا الى تجديد مطالبتنا في إقرار قانون حق الاطلاع الذي أعدته جمعية الشفافية و تبناه عدد من أعضاء مجلس الأمة استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وزارة الأشغال

في نهاية الشهر أصدرت اللجنة التي شكلها وزير الأشغال فيما يتعلق بحادثة محطة مشرف للضخ و الصرف الصحي جملة توصيات نأمل أن ترى النور و أن ينشر التقرير كاملا حتى يمكن تقييم توصياتها و مدى استفادتها من توصيات سابقة للجنة شكلها مجلس الوزراء لنفس الغرض، حتى يطوى هذا الملف؛ و نتساءل أيضا عن مآل اللجنة البرلمانية التي سبق الإعلان عن تشكيلها و استدعائها لبعض المسؤولين ذوي الصلة بالحادثة.

و خلال الشهر أعلن عن إطلاق مشروع تسديد الدفعات للمقاولين و المكاتب الاستشارية الالكترونية بالإضافة إلى نظام إلكتروني جديد لمتابعة المشاريع التي تطرحها الوزارة بدءاً من مرحلة الدراسة و انتهاء بتسليم المشروع، و نرى أن التوسع في هذه المشاريع المتقدمة في جميع قطاعات الدولة بجانب الجدوى الاقتصادية للنظام الإلكتروني ستجعل منه فائدة كبيرة في تقليل التدخل البشري و ما قد ينجم عنه من هدر نتيجة التسبب بمختلف أوجهه و انحراف نتيجة استغلال فرص التكسب غير المشروع التي تتيحها هذه المشاريع في مختلف مساراتها الإجرائية.

